نظام الحماية من الايذاء:

سيشكل نقله نوعية ويعكس المستوى الحضاري للمملكة

... واعتبر معاليه أن النظام سيشكل نقلة نوعية في مجال الحماية من الإيذاء، ويؤكد المستوى الحضاري الذي وصلت إليه بلادنا - ولله الحمد - من التأكيد على حمايتها لمكونات مجتمعها من أن تتعرض للإيذاء والعنف الذي ترفضه الشريعة والأخلاق والأعراف السوية، وأن يعلم كل من يعتدي على أي إنسان آخر مهما كانت علاقته به أو قرابته منه؛ بأن النظام المنبثق من تعاليم شريعتنا الإسلامية الغراء سيكون له بالمرصاد قال تعالى: (ولقد كرمنا بني آدم)، وحيث إنه تم رصد متزايد للشكاوى حول العنف تجاه المرأة والطفل في المجتمع من قبل عدد من الجهات المعنية ومن بينها هيئة حقوق الإنسان، وكان لا بد من نظام يوفر الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، ويقدم المساعدة والمعالجة وخدمات الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية، والتصدي للمُعنفين، وهو ما اشتملت عليه مواد هذا النظام.

وأوضح معاليه أن موضوع الحماية من الإيذاء يشكل أهمية بالغة للهيئة، ومن أهم أولوياتها منذ انطلاق عملها، وقد أوصى تقرير الهيئة الذي حظي بدعم خادم الحرمين الشريفين؛ بعدد من التوصيات التي طالبت بسن الأنظمة التي تسهم في الحد من العنف، وتؤكد على أهمية وجود نظام خاص بالحماية من الإيذاء، مشدداً على أهمية تعاون شرائح المجتمع كافة ومؤسسات الدولة المعنية بهذا النظام في العمل على تنفيذه، وتتطلع الهيئة إلى تكاتف الجهود بين أفراد المجتمع والجهات المعنية الموكل إليها تطبيق النظام، والعمل على التوعية به بين شرائح المجتمع وخاصة في المدارس والجامعات ومنابر المساجد، كما ستقوم الهيئة بمتابعة آلية تطبيقه وتنفيذه مع الجهات المعنية بشكل سريع.

وختم معالي رئيس الهيئة بالدعاء لله عز وجل أن يحفظ على هذا الوطن العزيز أمنه واستقراره وازدهاره في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله.

فرع الهيئة بمكة يكوِّن لجنة لرصد الانتهاكات الخدمية والإنسانية

كوَّنت هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة لجنة لرصد تساؤلات الأهالي ومعاناتهم من الخدمات الصحية والتعليمية والإنسانية والاجتماعية المقدمة لهم؛ للرفع بها من خلال التقارير إلى المشرف على الهيئة في المنطقة.

وكشفت رئيسة القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتورة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري؛ أن هناك عدداً من المطالبات وصلت إلى الهيئة من محافظة الطائف وسيتم اتخاذ اللازم بخصوصها، معتبرة أن تعاون المواطنين والإبلاغ عن الإهمال بكل شفافية يسهم في تقديم الهيئة دورها الأساسي ويساعد في القضاء على كثير من المخالفات التي تشهدها بعض الأحياء.

وأكدت رئيسة القسم النسوي على أن اللجنة، التي تمت الموافقة عليها من قبل المشرف على الهيئة بفرع مكة المكرمة مازن بترجي، تهدف إلى رصد الانتهاكات الخدمية والصحية والتعليمية والإنسانية والاجتماعية كافة داخل الأحياء السكنية في محافظات منطقة مكة المكرمة.

وكانت هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة رصدت في شهر شعبان الماضي عدداً من المخالفات على مستشفيات الطائف تمثلت في نقص الكوادر وتهالك المباني وغياب التجهيزات.

فرع الهيئة بمنطقة الجوف يقيم دورة تدريبية

أقام فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف دورة تدريبية بعنوان (مهارات التربية على حقوق الإنسان) قدمها الدكتور عبدالله السهلي بفندق النزل بمدينة سكاكا.

واستهدفت الدورة ١٥٠ متدرباً رجالاً ونساء من مختلف الجهات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وهي: هيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحاكم، ورجال الضبط الجنائي، وضباط وأفراد إدارة السجون وإدارة مكافحة المخدرات، وعدد من ضباط وأفراد الأمن، وإدارة التربية والتعليم، والمحكمة الإدارية، وموظفو وموظفات فرع الهيئة بمنطقة الجوف. وكانت الدورة لمدة أربع ساعات تدريبية.

وفي نهاية الدورة قدم الدكتور علي بن مد الله الرويشد عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة الجوف؛ الشهادات للحضور.

آل حسين: بعض التقارير الدولية المهتمة بحقوق الإنسان بعيدة عن الواقع

التقى معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين في مقر الهيئة، نائب السفير الإيرلندي لدى المملكة السيد جستن رايان، وقام الحسين في مستهل اللقاء باستعراض مهام هيئة حقوق الإنسان، وذكر أن تنظيمها منحها صلاحيات واسعة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً للمعايير الدولية في ضوء الشريعة الإسلامية التي نادت بحماية حقوق الإنسان وحرّمت انتهاكها، كما أبرز معاليه الجهود التي قامت بها الهيئة في سبيل حماية حقوق الإنسان ونشر الوعي بها، وذكر أن المملكة تشهد تطورات مضطردة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، وأن ما وصلت إليه من تطور يعد قياسياً إذا ما قورن بالعمر الزمني الذي استغرقته عملية التطور في كثير من المجتمعات المتقدمة.

وأشار الحسين إلى أن عدم فهم الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع السعودي، وعدم استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية، وتعميم الحالات الفردية، مع وجود بعض المواقف غير الموضوعية؛ جعل تقارير بعض الأطراف الدولية المهتمة بحقوق الإنسان تظهر بعيدة عن الواقع، فضلاً عما تروجه بعض وسائل الإعلام من معلومات غير دقيقة وغير موضوعية في أحايين كثيرة.

وقد طرح نائب السفير عدداً من الاستفسارات حول مهام الهيئة، وبعض الأنظمة والممارسات، وأجاب عنها الحسين، مثمناً خطوة نائب السفير المتمثلة في طلبه الزيارة واستقاء المعلومات من مصادرها.